

تخصيص العلة . الثاني فنقل قول الصحابة
الله عنهم حجة . وقلنا ان خالف القياس وقال
الشافعي في القديم ان انتشر ولم يخالف لنا
قوله تعالي فاعتبروا يمنع التقليد وراجماع
الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضا . وقياس
الفروع على الاصول . قيل قال عليه السلام
اصحابي كالحوم بايتهم اقتديتم اهتديتم . قلنا
المراد دعوات الصحابة . قيل اذا خالف القياس
فقد اشبع الحذر . قلنا رثما خالف لما طنه دليل
ولم يكن . مسله منع المعتزلة تفويض الحكم
الى رأي النبي صلى الله عليه وسلم والعالم لان

الذي

الحكم يتبع المصلحة وما ليس بمصلحة لا يصير بحاله
مصلحة . قلنا الاصل ممنوع . وان سلم فلم لا يجوز
ان يكون اختياره اماراة المصلحة وجرم بوقوعه مو
ابن عمران لقوله عليه السلام بعد ما انشدت ابنة
النضر الحارث لوسيعت لما قتلت وسؤال
الافرع في الحج اكل عام فقال لو قلت ذلك
لوجب ونحوه . قلنا العلمها ثبتت بنصوص محتملة
للاستثناء وتوقف الشافعي رضي الله عنه
الكتاب السادس في التعادل
والترجيح وفيه اربعة ابواب . الباب
الاول في تعادل الامارتين في نفس الامر

٦